

جامعة ميدأوشن

كلية العلوم الإنسانية

ماجستير قانون رقمي



الضوابط النظامية لمعالجة البيانات الشخصية عبر القنوات الرقمية: دراسة مقارنة بين النظام
واللائحة التنفيذية

**Regulatory controls for processing personal data via digital channels:
a comparative study between the system and the executive
regulations.**

اسم الطالبة:

ريمه ناصر الدايل

الرقم الجامعي: 253001355

جامعة ميدأوشن – كلية العلوم الإنسانية

الإشراف العام من الجامعة

المقدمة

يشهد العالم تحولاً رقمياً متسارعاً أعاد تشكيل طبيعة العلاقة بين الأفراد والجهات العامة والخاصة، إذ أصبحت القنوات الرقمية كالتطبيقات الإلكترونية والمنصات الحكومية والتجارية ومواقع التواصل الاجتماعي الوسيلة الأساسية لتقديم الخدمات وإتمام المعاملات، وقد ترتب على هذا التحول تزايد هائل في حجم البيانات الشخصية التي يتم جمعها ومعالجتها وتخزينها ومشاركتها عبر هذه القنوات، مما أوجد تحديات جوهرية تتصل بحماية خصوصية الأفراد وصون بياناتهم الشخصية من أي استخدام غير مشروع.

وفي هذا السياق، أصدرت المملكة العربية السعودية نظام حماية البيانات الشخصية بالمرسوم الملكي رقم (م/19) بتاريخ 9/2/1443هـ، ثم عُدل بالمرسوم الملكي رقم (م/148) بتاريخ 5/9/1444هـ، ليضع إطاراً قانونياً شاملاً يحكم عمليات جمع البيانات الشخصية ومعالجتها والإفصاح عنها، وقد صدرت اللائحة التنفيذية لهذا النظام بقرار من مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) رقم (3/1445) بتاريخ 7/2/1445هـ، لتوضح الأحكام التفصيلية والإجراءات اللازمة لتطبيق النظام.

غير أن التطور المتسارع في تقنيات القنوات الرقمية وتنوع أساليب معالجة البيانات من خلالها يشير تساؤلات جوهرية حول مدى كفاية الإطار النظامي واللائحي القائم في استيعاب جميع أنماط المعالجة الرقمية، ومدى الاتساق والتكامل بين أحكام النظام ونصوص لائحته التنفيذية في ضبط هذه المعالجة. ومن هنا تتجلى الحاجة إلى دراسة مقارنة تحليلية تستقرئ العلاقة بين النظام ولائحته التنفيذية، مع الاستفادة من التجربة الأوروبية الرائدة المتمثلة في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، بهدف الكشف عن مواطن القوة والقصور في المنظومة السعودية واقتراح التطوير اللازم.

مشكلة الدراسة

أفرز التوسع في استخدام القنوات الرقمية لتقديم الخدمات الحكومية والتجارية في المملكة العربية السعودية واقعاً جديداً تتضاعف فيه عمليات جمع البيانات الشخصية ومعالجتها بصورة مستمرة ومتنوعة الأساليب، وعلى الرغم من صدور نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته التنفيذية لتنظيم هذا المجال، إلا أن الاشكاليات تتصل بمدى الاتساق بين النصوص الواردة في النظام وتلك الواردة في اللائحة التنفيذية فيما يخص ضوابط المعالجة عبر القنوات الرقمية تحديداً، كما أن حادثة هذه المنظومة التشريعية وسرعة التطور التقني تطرح تساؤلات حول مدى قدرة النصوص الحالية على مواكبة التحديات المستجدة في البيئة الرقمية، كتلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة وتقنيات التتبع الرقمي.

وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس التالي: **ما مدى كفاية الضوابط النظامية واللائحية لمعالجة البيانات الشخصية عبر القنوات الرقمية في المملكة العربية السعودية، وما أوجه الاتساق والتباين بين النظام ولائحته التنفيذية في هذا الشأن؟**

أسئلة الدراسة

- ما مفهوم معالجة البيانات الشخصية عبر القنوات الرقمية وما نطاقها في النظام السعودي ولائحته التنفيذية؟
- ما الضوابط النظامية التي أقرها نظام حماية البيانات الشخصية السعودي لمعالجة البيانات عبر القنوات الرقمية، وكيف فصلتها اللائحة التنفيذية؟
- ما أوجه الاتساق والتباين بين النظام واللائحة التنفيذية في تنظيم حقوق أصحاب البيانات الشخصية والتزامات جهات التحكم في البيئة الرقمية؟
- ما مدى مواءمة الضوابط السعودية لمعالجة البيانات الشخصية الرقمية مع المعايير الدولية، ولا سيما اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) ؟

- ما التوصيات المقترحة لتطوير الإطار النظامي واللائحي لمعالجة البيانات الشخصية عبر القنوات الرقمية في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة

- بيان مفهوم معالجة البيانات الشخصية عبر القنوات الرقمية وتحديد نطاقها في ضوء النظام السعودي ولائحته التنفيذية.
- تحليل الضوابط النظامية واللائحة المنظمة لعمليات معالجة البيانات الشخصية عبر القنوات الرقمية.
- الكشف عن أوجه الاتساق والتباين بين نصوص النظام واللائحة التنفيذية فيما يتعلق بحقوق أصحاب البيانات والتزامات جهات التحكم في البيئة الرقمية.
- إجراء مقارنة مع اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) لتقييم مدى مواءمة المنظومة السعودية مع المعايير الدولية.
- تقديم توصيات عملية لتطوير الإطار التشريعي واللائح بما يواكب تحديات المعالجة الرقمية للبيانات الشخصية.

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب متكاملة: فمن الجانب النظري تسهم الدراسة في إثراء المكتبة القانونية العربية بتحليل علمي متخصص يتناول العلاقة بين النظام ولائحته التنفيذية في مجال حماية البيانات الشخصية الرقمية، وهو مجال حديث النشأة في المملكة العربية السعودية لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات الأكاديمية المعمقة .

ومن الجانب التطبيقي تقدم الدراسة تحليلاً مقارناً يمكن أن يفيد المشرع السعودي في تطوير النصوص النظامية واللائحية بما يسدّ الفجوات التنظيمية ويواكب التطورات التقنية المتسارعة، كما تكتسب الدراسة أهميتها من ارتباطها الوثيق بأهداف رؤية المملكة 2030 التي تولي التحول الرقمي وحوكمة البيانات

أولوية قصوى، مما يستوجب وجود إطار تشريعي محكم يحمي بيانات الأفراد ويعزز ثقتهم في التعاملات الرقمية.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال تحليل نصوص نظام حماية البيانات الشخصية السعودي ولأئحته التنفيذية تحليلاً قانونياً معمقاً، واستقراء مواد كل منهما للوقوف على مدى التكامل والاتساق في ضبط عمليات معالجة البيانات الشخصية عبر القنوات الرقمية، كما يُستخدم المنهج المقارن في مقابلة الأحكام السعودية بنظيرتها في اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)، بوصفها أبرز الأطر التشريعية الدولية في هذا المجال، بهدف استخلاص أوجه التشابه والاختلاف والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.

الخطة البحثية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعالجة البيانات الشخصية عبر القنوات الرقمية

المطلب الأول: مفهوم البيانات الشخصية ومعالجتها في النظام السعودي واللائحة التنفيذية

- الفرع الأول: تعريف البيانات الشخصية وأنواعها (العادية والحساسة)
- الفرع الثاني: مفهوم المعالجة ونطاقها وصورها في البيئة الرقمية

المطلب الثاني: القنوات الرقمية بوصفها بيئة لمعالجة البيانات الشخصية

- الفرع الأول: مفهوم القنوات الرقمية وأنواعها (التطبيقات، المنصات الحكومية، مواقع التجارة الإلكترونية)
- الفرع الثاني: خصوصية معالجة البيانات الشخصية عبر القنوات الرقمية وتحدياتها

المبحث الثاني: الضوابط النظامية واللائحية لمعالجة البيانات الشخصية عبر القنوات الرقمية - دراسة مقارنة

المطلب الأول: ضوابط جمع البيانات الشخصية ومعالجتها: بين النظام واللائحة التنفيذية

- **الفرع الأول:** شروط المشروعية والموافقة وأسسها النظامية واللائحية
- **الفرع الثاني:** ضوابط تحديد الغرض وتقليل البيانات والدقة في المعالجة الرقمية

المطلب الثاني: حقوق أصحاب البيانات الشخصية والتزامات جهات التحكم في البيئة الرقمية

- **الفرع الأول:** حقوق أصحاب البيانات (العلم، الوصول، التصحيح، الإلتلاف) بين النظام واللائحة
- **الفرع الثاني:** التزامات جهة التحكم وجهة المعالجة عبر القنوات الرقمية (الشفافية، الحماية، الإخطار بالانتهاكات)

المبحث الثالث: تقييم المنظومة السعودية في ضوء اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)

المطلب الأول: أوجه التوافق بين المنظومة السعودية واللائحة الأوروبية

- **الفرع الأول:** المبادئ العامة المشتركة لمعالجة البيانات الشخصية
- **الفرع الثاني:** آليات حماية حقوق أصحاب البيانات

المطلب الثاني: أوجه التباين والفجوات التنظيمية

- **الفرع الأول:** الفجوات في تنظيم المعالجة عبر القنوات الرقمية (الخصوصية حسب التصميم، تقييم الأثر على الخصوصية)
- **الفرع الثاني:** مقترحات تطوير المنظومة السعودية في ضوء التجربة الأوروبية

الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الأنظمة واللوائح

- نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/19) بتاريخ 1443/2/9هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/148) بتاريخ 1444/9/5هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام حماية البيانات الشخصية، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي رقم (1445/3) بتاريخ 1445/2/7هـ.
- اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) ، لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 679/2016 الصادرة في 27 أبريل 2016.

ثانياً: الكتب

- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (2023). دليل نظام حماية البيانات الشخصية. الرياض: سدايا.

ثالثاً: الأبحاث والمقالات العلمية

- التهامي، س. (2019). ضوابط معالجة البيانات الشخصية - دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الكويتي. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت.
- الشمري، ن. (2023). حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة البريطانية: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 7(11)، 82-94.
- فلاتة، ح. (2025). حماية البيانات الشخصية في التطبيقات الإلكترونية والمنصات الرقمية في ضوء أحكام النظام السعودي والتشريعات المقارنة، *Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences*، (126)، 453-463.

- رحمانى، إ.، ولعطار، ز. (2025). حماية البيانات الشخصية في العصر الرقمي. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 8(2)، 418-403.

رابعاً: المراجع الأجنبية

- Voigt, P., & Von dem Bussche, A. (2017). *The EU General Data Protection Regulation (GDPR): A Practical Guide*. Springer International Publishing.
- Suliman, H. O. H. (2025). Evaluating the effectiveness of Saudi Arabia's PDPL in the global digital economy. *Journal of Data Protection & Privacy*, 8(1), 97-111.
- Solove, D. J. (2008). *Understanding Privacy*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (2026). حماية البيانات والخصوصية. تم الاسترجاع بتاريخ 2026-3-10 من : <https://sdaia.gov.sa/ar/Research/Pages/DataProtection.aspx>
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء - نظام حماية البيانات الشخصية. تم الاسترجاع بتاريخ 2026-3 من : <https://laws.boe.gov.sa>